سلطة وكـــالات التـصـنـيـف الـعـالمـيـة

إن النظام المالي هو قسم من أقسام الاقتصاد العالمي. وهو الذي تعرّض إلى أعظم مدى ممكن من التدويل.
ويعتبر هذا الميدان من أكثر ميادين الخلاف نتيجة هذا التحول الكبير من جهة، وبروز تيارات فكرية ترى أنه قد تم الانتقال من النظام العالمي الذي تقوده الحكومات إلى النظام العالمي الذي تقوده الأسواق.
فمن هم سادة الأسواق المالية؟
إنهم مديرو الصناديق المختلفة، المستثمرون، أفراداً ومؤسسات، الشركات، المؤسسات المالية المحلية والعالمية، الحكومات التي تلعب دور المقرض وأحياناً المنقذ، المصارف، صناديق التقاعد، صناديق التعاضد، مؤسسات الإيداع الجماعي، شركات التأمين، شركات الإقلاع السريع، خبراء المضاربة، ومن هؤلاء أيضاً وكالات تقييم الاستثمارات.

سلام الربضي×

ففي مدينة نيويورك وفي الشارع رقم ٩٩ تقيم إحدى هذه الوكالات، وتدعى"Moodys Investor Service" وهي تعتبر، من أكبر المؤسسات تأثيراً في أسواق المال، ويعمل لديها وبرواتب مغرية ٣٠٠ محلل، وعلى أعلى بوابة الوكالة هناك لافتة تقول : " القرض هو عصب الحياة بالنسبة إلى نظام التجارة الحر، فمشاركته في زيادة ثروة الأمم فاقت مشاركة مجمل مناجم الذهب في العالم كله بأكثر من ألف مرة".

وفي تلك الوكالة، لا يجوز للزائر مهما كانت منزلته، الدخول إلى مكاتب العاملين، حيث المقابلات والمفاوضات تتم داخل صالات الاجتماعات الفخمة . وفي حال وجهت إحدى الدول دعوة للوكالة لزيارتها للاطلاع على الوضع المالي، فإن الوكالة تشترط أن يسافر اثنان من عامليها فقط منعاً للرشوة. كما أن الوكالة تجبر موظفيها الماليين على تقديم كشوف شهرية باستثماراتهم الخاصة منعاً من استغلال المحللين للمعلومات التي بحوزتهم والتي لم تنشر بعد. وهذه الوكالة تقوم بتقييم الأمم وتصنيفها، وفقاً للملائمات المالية في جميع دول العالم، دون استثناء. وتكمن الخطورة في هذا التقييم، من جانب استخدامه من قبل المؤسسات المالية، وصناديق الاستثمار والمصارف، فتجنباً للمخاطر ستطالب تلك المؤسسات بفائدة ذات مستوى أعلى، على سندات الدين الحكومي، في حال كان تصنيف الوكالة سيئ. والشركات التجارية العملاقة، تأخذ بعين الاعتبار هذا التقييم، عند الاستثمار في أية دولة. وهذه الوكالات لا تعطي أهمية إلى أية ضغوطات حكومية، إنها تراعي فقط مصلحة المستثمرين، ولا شأن لها بالسياسة. ولكن هل يمكن فصل النتائج المعلنة لتلك الوكالات عن أي طابع سياسي؟

فالشركات تستطيع من خلال الضغط على الحكومات والتأثير في سياستها، التوقف عن شراء سندات الحكومة، أو الاستثمار في أسواق تلك الدول، جراء تقييم تلك الوكلات. ناهيك، عن دور هذه الوكالات عبر الوطنية المؤثر جداً، في قطاع تصنيف وتحليل الدول والشركات على الصعيد المالي والاقتصادي.

ومن هذه الوكالات مثلاً شركة FutureBrand الرائدة في مجال التخطيط الاستراتيجي، لتطوير الأسماء التجارية، التي تصنف الدول على اعتبارها علامة تجارية. وهذه الشركة، هي المؤسسة المتخصصة عالمياً في مجال الاستشارات للعلامات التجارية، وتمتلك فروعاً في أكثر من ٢٠ مدينة، في العالم. ووسعت نشاطها ليشمل، التقارير المتخصصة في تقييم القطاع العقاري. وهذه الشركة لها تأثير سياسي واقتصادي، نتيجة الدراسات والتصنيفات التي تصدر عنها، التي تعتبر بمثابة مؤشر لوضع تلك الدول. فهي تصنف الدول على أساس الوجهة الأولى للسفر، وتصنفها أيضاً على اعتبارها علامة تجارية. وهذه التصنيفات تعتبر بمثابة مؤشر لوضع الدول الاقتصادي، وآفاقه التسويقية. كذلك، توجد وكالات تصنف للشركات عبر الوطنية نفسها. إذ تصنف هذه الوكلات، الشركات على المستويات كافة ، مما ينتج تأثيراً في واقع الشركة، في مختلف المجالات. ومن أهم هذه الشركات، مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد اند بورز. وهنالك الكثير من تلك الوكالات، التي تقوم بعمليات تقييم وتصنيف، لقدرة الكثير من القطاعات كتصنيف الجامعات أو المصارف ....الخ. فما هي تلك السلطة الجديدة سلطة الوكالات العالمية لتقييم الاستثمار والشركات ؟ ومن أين تستمد تلك المؤسسات سلطاتها؟ وهل بالإمكان اعتبار تلك المؤسسات أداةً تسهّل تحرك الشركات عبر الوطنية؟ وما هي طبيعتها هل هي مؤسسات عامة أم خاصة؟ وما هي طبيعة العلاقة بين سياسات تلك المؤسسات والسياسات العامة ؟ وهل هناك مخاطر سياسية لمثل هذه السياسات؟

انطلاقاً من تلك التساؤلات، من الأهمية بمكان، النظر إلى تلك الوكالات من زاويتين:

الأولى : تأثير نشاط تلك الوكالات والمؤسسات على السياسات العامة.

الثانية : من زاوية التركيز على هذه المؤسسات كأدوات تقييم ومراقبة.

إذ أن لهذه المؤسسات، من خلال تقييمها تأثيراً على القروض والفوائد. ولها أن تؤثر في الانتخابات الحكومية، ففي كندا وعندما انخفضت قيمة الدولار الكندي عام ١٩٩٥ حاول رئيس الوزارء الكندي آنذاك Jean Chretion التصدي لهروب رؤوس الأموال، من خلال موازنة جديدة تضمنت تخفيضاً في الإنفاق، وقبل أن تتم مناقشة تلك الموازنة في البرلمان، أعلنت مؤسسة Moodys أن قدر التخفيض في الموازنة غير كاف، وأن المؤسسة تدرس احتمال خفض تصنيفها للسندات الكندية، ما دفع رئيس المعارضة، إلى اتهام رئيس الوزراء بانتهاج سياسة مالية فاشلة، اعتماداً على تقرير الوكالة. والسويد من تلك الدول التي عانت في هذا المضمار. ولقد حاولت الحكومة السويدية مواجهة هذه المشكلة، وعملت على تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة، على الرغم من خروج الكثير من المصانع ورؤوس الأموال للخارج، مما تسبب بنقص إيرادات الدولة، وارتفاع العجز وتخفيض التقديمات الاجتماعية. وقد اقترح رئيس الوزراء السويدي السابق، جوران برسونGaoran Perrson اثناء الحملات الانتخابية آنذاك، زيادة ما يحصل عليه العاطلون عن العمل والمرضى، كما كان في السابق. وبعد فترة وجيزة من هذا الاقتراح، أعلنت وكالة Moodys في تقرير عالمي لها، يؤكد أن برامج الإصلاح المالي السويدي، لا تزال غير كافية. ونتيجة لهذا التقرير، انخفضت أسعار السندات السويدية، ٣٠ نقطة، والأسهم ١٠٠ نقطة، وأخذ سعر الكرونة السويدي بالانخفاض. إن أفضل توصيف لهذا الواقع قد يكون بما ورد في صحيفة "New york time" من تعليق، بقولها: "the man from Moodys rules the world" رجل موديز يدير العالم. لقد باتت حرية حركة الرساميل كاملة، وأكثر اتساعاً بالنسبة للسلع والخدمات. إنها ظاهرة ذات قدرة غير محددة. إذ أننا أمام تيار بعمق التيارات البحرية وزخمها. وبفعل حرية انتقال الرساميل، أصبحنا أمام حالة ميكانيكية ذات سيولة مذهلة. حيث لم يعد هناك، مَن يعتقد فعلاً، إمكانية اختراع نظام قادر على الثبات عند المضاربات، سواء كانت مضاربات على العملات أو الأسهم، أو السلع. كما أن حدوث الازمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨ تؤكد طرح إشكالية :

مدى مصداقيه التصنيفات التي تطلقها هذه الوكالات؟ ومدى انعكاسها على المصالح العامة؟ وبعض التساؤلات مطروحة في ما يتعلق ببعض الوكالات والمؤسسات الدولية، التي تحدّد جدارة الإقراض، وتعمل على تنظيم الأسواق المالية، بما فيها عمل البورصات المالية؟

ومن الواضح أن ممارسات تحديد المعايير، هي جزء جوهري من نظام السوق الحر. وهي تقرر مصير الفاعلين الاقتصاديين، بطريقة تمنح سلطة سياسية فعلية. فعلى الرغم من أهمية العمليات، التي تقوم بها تلك المؤسسات والوكالات، التي تعتبر أهم جانب من جوانب العولمة والتدويل.

ولكن ألا يحق التساؤل عن ماهيّة هذه الوكالات على وجه الدقة:

هل هي منظمات تدّعي لنفسها وتمارس سلطة عامة حكومية، في حين أنها ليست خاصة بالكامل وليست عامة بالكامل؟

هل هي جزء من التغيير في النظام العالمي؟ وهل هي أداة أو جزء من منظومة التحكّم الناشئة أم العكس؟

وهل يحق لنا الاعتقاد هنا أنه يجب إعارة هذه المؤسسات والوكالات . أو هذه الحالة . الانتباه الأكبر من قبل الاقتصاديين والباحثين؟

■ باحث أردني في العلاقات الدولية

المالكي.. فوضى التصريحات

لينا مظلوم ×

ينتظر العراق في الفترة المقبلة تحديات وتداعيات عديدة في الوقت الذي تنفذ فيه القوات الأميركية آخر مراحل انسحابها من العراق نهاية هذا الشهر. وتأتي الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي إلى واشنطن لدعم سلطته في العراق تزامنا مع الانسحاب ومحاولة تبديد شكوك إثارتها بعض المواقف والتصريحات من طرف الحكومة العراقية.

موقف المالكي في هذه المرحلة يبدو اقرب إلى وقفة سياسية تستدعي جملة شهيرة كانت تطبع على الدفاتر المدرسية تحث التلميذ على فضائل الأخلاق ومنها(أفلح إن صدق)دلالة على فضيلة الصدق.. والحقيقة أن الاختلاف مع المالكي لا يجرد الرجل من (موهبة) إجادة لعبة المناورات والتحالفات السياسية، تجلت بداية في حسم نتيجة الانتخابات العراقية العام الماضي ، وإن كانت هذه(الموهبة) لم تلق بالاً للفرد العراقي وهمومه الحياتية بقدر ما وظفها المالكي في احتفاظه بالسلطة واستئثاره بكل المؤسسات الأمنية ضمانا للحفاظ على كرسي رئاسة الوزارة.. ذات (الموهبة) أوقعت المالكي في دوامة تصريحات وصلت الى درجة إثارة سخرية المتابعين لما عكسته من تناقض في المواقف.. استخدم (عفريت) حزب البعث لوصم تظاهرات ساحة التحرير التي ضمت خيرة شباب ومثقفي ومبدعي العراق اعتراضا على هدر كرامة الإنسان العراقي..إذ كيف يطلب من شعب تقبل حقائق مثل كون العراق – أغنى دول المنطقة العربية! وفقا لتقرير منظمة (الشفافية الدولية) هو أكثر الدول العربية فسادا ..ويأتي ترتيبه في تطبيق معايير النزاهة والشفافية في آخر القائمة..كما يعلوه جميع الدول العربية في معدلات النمو الاقتصادي وفي متوسط دخل الفرد ..كما اعتبرت بغداد أسوأ العواصم للمعيشة!! تغيرت بغداد من عاصمة الرشيد ..مهد الحضارة والفنون والثقافة الى ساحة للعنصرية والتطرف وتهديدات التقسيم التي تطالعنا بين الحين والآخر.. نفس (عفريت) البعث استخدمه المالكي مؤخرا في القبض على أكثر من ٦٠٠ عراقي بتهمة الانتماء الى حزب البعث ..دون أن يعلن للرأي العام – وهي إحدى سمات الديمقراطية التي يتغنى بها المالكي– الأدلة التي تثبت تورط هذه المجموعة في عمليات تخريبية..وهل المطلوب ديمقراطيا أن نصدق أي كلمة يعلنها المالكي مرددين(آمين)..؟!

تبدل موقف المالكي من الثورات العربية يدعم سياسته المفضلة في مناورة كل الأطراف من دون واقع ملموس يعكس استقلالية حكومة تدعم مصالحها الوطنية.. فقد انتقل عقب تظاهرات ٢٥ شباط من الترحيب الى الهجوم..وطبعا كان لا بد من رضوخ الموقف الرسمي العراقي تجاه أحداث سوريا الى الضغط الإيراني عبر تصريحات حذرت من خطورة قيام حرب أهلية وصراعات داخلية في حال سقوط نظام بشار الأسد.. وبدلا من إعلان موقف يدعم التوجه الطائفي للقرار الرسمي العراقي.. كان الأجدى بالمالكي إبداء قلقه إزاء الوضع الأمني والسياسي الهش الذي يواجهه العراق تزامنا مع الانسحاب الأميركي ..كل الأسئلة(المفخّخة) تحت الرماد .. كانتقال الصراع السعودي- الإيراني لتصفية حساباته على الساحة العراقية-وهي سابقة حدثت عام ٢٠٠٣ مع دخول القاعدة وتنشيط خلاياها النائمة في العراق لتصفية الحسابات مع أميركا على ارض العراق كأرض مستباحة نتيجة للاحتلال الأميركي.. حاليا تتفاقم المخاوف إن تركت هذه الأرض للنفوذ الإيراني المطلق بعد انسحاب الشريك الأميركي. طبعا المالكي لا تفوته ممارسة لعبته التي يتقنها حين دعا ،تناغما مع رحلته الأخيرة الى واشنطن، الشعوب العربية الى تحمل مسؤوليتها في ردع الحاكم الجلاد، مناقضا موقفه السابق من الثورة السورية..وهو الملف الذي شهد جدلا في اللقاءات المغلقة بين أوباما والمالكي.. المقال الذي حمل توقيع المالكي ونشر قبل زيارته في جريدة الواشنطن بوست..حافل بالأماني والوعود الوردية عن مساعي المالكي وحكومته في بناء عراق نحلم به ولا يلمسه حاليا أي فرد عراقي.. وهنا يعود السؤال .. هل تدخل مقولة(افلح إن صدق) ضمن بنود معادلات المالكي السياسية ؟.. قطعا داخل العراق التحديات أمامه خطيرة وعديدة..والنذر ليست مبشرة..ربما يستوعب المالكي الدرس ضمن نتائج الثورات العربية..إن الصداقات مع (الحليف القوي) لا تدوم كضمان لترسيخ سلطة..هي مجرد جسر تعبر عليه مصالح الطرف الأقوى.. ايضا ليس من الحكمة المراهنة على خنوع الشارع العراقي واستمراره في مرحلة الغليان دون الانتقال الى مرحلة الانفجار.. أخيراً بعد ان كسب المالكي رضا جميع الأطراف المحورية والمؤثرة في المشهد العراقي لترسيخ بقائه على رأس الوزارة.. يبقى التحدي المطروح أمام هذه الحكومة – إذا كان أفرادها داخل المنطقة الخضراء يجيدون قراءة التاريخ والسياسة!!– لتحقيق هدف الاستمرار هو الالتفات إلى الوضع العراقي في الداخل والاستماع بجدية إلى مطالب الشارع.. سياسة مسك كل الخيوط بالتوازي قد تحقق نتائج مؤقتة.. لكنها حتما لن تمنع تصاعد الضغط في الشارع العراقي من مرحلة الغليان إلى حالة الانفجار.

× كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة

الانسحاب الأميركي والجاهزية السياسية

علي نافع حمودي

تعددت مظاهر الاحتفال بنهاية الوجود الأميركي في العراق ما بين المدن العراقية ، فالفلوجة المدينة التي تصدرت لفترة طويلة المشهدين الإعلامي والحربي في العراق احتفلت بطريقة خاصة، حين أحرق عدد من مواطنيها العلم الأميركي ورفعوا عَلم العراق عاليا مع صور لضحايا أبناء المدينة الذين سقطوا في المواجهات الدامية مع القوات الأميركية في السنوات الماضية،هو احتفال يعبر عن بهجة وسرور أبناء هذه المدينة بنهاية عهد وبداية عهد جديد يتمنى كل أبناء العراق أن يكون صفحة جديدة من التعايش والاستقرار في هذا البلد. وبالتأكيد فإن مدنا أخرى احتفلت بطريقة تختلف عن مدينة الفلوجة، فمحافظة صلاح الدين كان احتفالها بإعلان المحافظة إقليماً، تبعتها ديالى،وهو ما يعبر بالتأكيد عن مخاوف وهواجس تنتاب القوى السياسية في هاتين المحافظتين جراء الانسحاب الأميركي وما سيتركه من تداعيات تؤثر بالتأكيد في التوازنات السياسية في البلد، التي ظلت هذه التوازنات جزءا من إستراتيجية أميركا في العراق،وهذه التوازنات ضمنت بشكل أو بآخر وجود بعض القوى السياسية على الساحة ضمن ما يعرف بالمحاصصة والشراكة. وبعض المحافظات والمدن العراقية لم تظهر مظاهر الاحتفال واكتفت بالنظر لأرتال القوات الأمريكية في الطرق الخارجية وهي تغادر البلاد وقد يكون البعض ردد في داخله عبارة (يمضون ونبقى)، ولكن علينا هنا أن نقول بأن الشعب العراقي في داخله يشعر بأنه تخلص من كابوس الاحتلال . ولكن في كل الأحوال ليس هنالك شك لدى العراقيين بأن القوات الأميركية خارجة دون عودة، لكنها لن تبتعد كثيراً على الأجواء العراقية بحكم القواعد العسكرية الكثيرة المنتشرة في الدول المجاورة من جهة ، ومن جهة ثانية الاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن التي من شأنها أن تطلب الحماية الأميركية لرد أي عدوان خارجي على العراق.

وأيضاً لا يساور الشعب العراقي شك في قدرات قواته الأمنية في مسك الملف الأمني الداخلي لكنها بالتأكيد تحتاج لوقت أطول لردع أي تدخل من خارج الحدود، قد يكون هذا الملف شائكا وخطيرا،خاصة إن بعض القوى السياسية أعلنت صراحة مخاوفها من أن تستغل الدول الإقليمية هذا الوضع في إثارة الكثير من القضايا مع العراق ، ولا يخفي البعض من التيارات القومية في العراق رغم قلتهم مخاوفهم من أن تجتاح إيران العراق، متناسين بأن محيط العراق الإقليمي متفرغ الآن تماما لقمع شعوبه وليس لاجتياح الدول المجاورة،بل إن الكثير من دول المنطقة سحبت أجنداتها من العراق منذ بداية عام ٢٠١١، وفي مقدمتهم سوريا التي هي الآن في وضع لا تحسد عليه ، إضافة إلى دول الخليج العربي التي شغلت نفسها بإدارة ملف الثورات العربية سواء في ليبيا أو مصر أو اليمن أو سوريا وأنهت ملف العراق، بل إن بعضها فتح صفحة جديدة من العلاقات مع العراق بعيداً عما كان سائداً قبل سنوات.

لكن مع هذا هنالك ثمة مخاطر ، أهمها التجاذبات السياسية بين فرقاء العملية السياسية وما يمكن أن تتركه من تداعيات ، وبالتأكيد فإن النخب السياسية في البلد تدرك هذا جيدا وتعي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في المرحلة المقبلة مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي وما تمثله من امتحان حقيقي لوحدة العراق ولمفهوم الشراكة الذي يجب أن يأخذ أبعاداً جديدة ومديات أوسع ترتقي بالعملية السياسية في البلد نحو الأفضل بما يفعل مسارات البناء والتنمية ، وعلينا أن نقول هنا بأن الانسحاب ونهاية الوجود الأميركي يتطلبان إستراتيجية جديدة تكون قائمة على مبدأ الحفاظ على ما تحقق من مكتسبات ديمقراطية في السنوات الماضية.

وما نريد أن نقوله بأن على القوى السياسية أن تكون في أعلى جاهزيتها للتعامل مع بعضها البعض من منظور جديد والابتعاد عن التجاذبات التي من شأنها أن تُضعف الموقف العراقي الموحد.

كاريكاتير

■ عادل صبري

أيـــــام الجـــمـــهـــوريـــة الـكـئـيـبـة

عماد حسن

وحدهم السياسيون البائسون من يريدون تحويل أفكارهم المتواضعة إلى قوانين خارقة. في العراق أمثلة بدأت ولم تنته؛ أكثرها قرباً من الذاكرة، هي الأعوام الثلاثين من حكم البعث العربي. تلك الأشد قتامة في تاريخ العراق (ولا أعني بالتأكيد ما بعد ٢٠٠٣ لأننا لم نتوصل بعد، إلى "ذرعة" نقيس بها سوءها). السياسيون هؤلاء "رجال اليقين" (كما يسميهم ميلان كونديرا) مصرون على رسم الحياة بأيامهم الكئيبة، أيامهم الخالية من المعنى ومن الخيال كذلك؛ حتى لتبدو أنها تلفيق لأيامنا المسكينة.

ربما شاركني الكثير من الناس في حيرتي (الطويلة) من إيجاد معنى معقول لأسماء أيام غير معقولة. حيرتي تلك، لم تأت نتيجة لعمق ما أفكر فيه، بل لضحالته. حينها أدركت إن ما هو تافه قد يحيرنا أكثر من غيره بكثير. ما زلت أفكر (رغم مرور ثلاثة عشر عاماً) بذلك اليوم الذي استيقظ فيه القائد (رجل التسميات الكثيرة) وقرر (كعادة الرجال التافهين) إن يطلق على يومه ذاك اسم: يوم النخوة. هل هناك تشابه في المعنى، بين ما نعرفه بخصوص النخوة وبين المعنى الذي أراده؟ هذا ما شغلني حتى الآن. وكان سيستمر لولا ما سمعته مؤخراً عن اسم جديد (سيأخذ ما تبقى لي من أعوام) سيطلق على اليوم الأخير من الانسحاب الأمريكي.

يوم الوفاء؛ تخيلوا هذا التبذير في استخدام المعاني. أحيانا ألوم نفسي (بشدة) لقصوري عن فهم ذلك الانزياح اللغوي الذي يرطن به شعراء الحداثة ونقادها الكبار (فأنا دائم الشك والحيرة إزاء ما يستخدمونه من كلمات فخمة وغامضة وجميلة لكنها لا تقول شيئاً يمكن فهمه). يبدو إن الرجلين يفهمان اللغة بنفس طريقة شعراء الحداثة الغامضة، فاللغة عندهم هي الأداة المُثلى لقول اللاشيء (أرجو أن لا تُفهم الجملة الأخيرة، على أنها إدانة لـ (للاشيء)، فهو شيء في نهاية الأمر كما يقول نفس النقاد). الرجلان يستخدمان مساحة اللغة البعيدة عن فهمي البسيط . أقول بسيطاً دون أن اقصد التهكم. فمن المؤكد أن هنالك قصوراً ما، واغلب الظن أنه لدي، أنا الذي أنفقت الكثير من الوقت لفهم أسماء من قبيل: يوم الزحف الكبير ويوم البيعة ويوم القدوة ويوم الضاد ويوم النصر العظيم (ولأكثرهن دهشة) يوم الشعب؛ بنفس التفاني في فهم ما يقوله شعراء الحداثة الثمانينيون.

إذا قبلت (دون فهم) كل الأيام السابقة على أنها فجوة بين الكلمة ومعناها الاعتباطي (كما يقول دوسوسير). فلا يمكن القبول بـ (يوم الشعب). لا أقبله ليس بمعنى الرفض، بقدر أني لا أستطيع قبوله، هكذا وبكل براءة، لا أستطيع تمريره إلى عقلي حتى من باب قراءة شعر حداثتنا الكئيب. وفي كل الأحوال كان عليَّ آنذاك رؤية الشعب خلال شبحيته الفاجعة أسهل من رؤيته خلال يومه المزعوم. في تعليق طريف صدر من احد أصدقائنا الموهوبين في مجموعة (نريد أن نعرف) لخص سوء الفهم الأبدي بقوله: طالما احترت في تفسير جملة، "فليخسأ الخاسئون". فإذا كانوا خاسئين فعلاً فكيف يخسأون؟ هل نستطيع إن نقول فليجلس الجالسون. سوء الفهم يتطور ويبدو إني لست الوحيد غير القادر على سبر الغاز قادة الجمهورية، شجعت نفسي على قبول ما اسمع كنوع من فكاهة دراماتيكية، كما حدث لـ "لودفيك" جراء مزحة ثقيلة مع صديقته كلفته خمسة أعوام من العمل الإجباري في احد مناجم الفحم في جمهوريته الشيوعية.

لكن هل يصح المزح في جمهورية سورتها الجدية والشوارب الثخينة والمسدسات؟

في مزحة صبيانية قديمة (اشعر بالخوف كلما تذكرتها) حيث كنت عائدا (مع صديق لي) من "صوب الشامية" إلى "صوب السيراي" في مدينة الناصرية. كان في ذالك العام، انقلاب ميزان الحرب مع إيران. وكانت قوافل القتلى تجري (كنهر ثالث) من الفاو إلى حمرين، ومع هذا كانت الجمهورية ترقص على أهازيج فناني تلفزيون بغداد. هنالك احتفال كبير، كبير جداً، يقطعه القائد بهذيانه (الذي قبلناه في النهاية على انه تسلية إجبارية بديلة عن برنامج "صور من المعركة" المرعب). كان صديقي "ف" بطل العالم في التنظير لشيوعية بدأت تفقد بريقها، مع ذلك حَملني الجريدة التي كان يزودنا بها أحد الأصدقاء. كنت أضعها تحت حزامي (كخنجر قديم لم يعد يحمله غيري)، أصوات الاحتفالات تأتينا من كل مكان وكان الناس فرحين (أو هكذا بدوا) والأيام تريد إن تستطيل حتى أن "أسبوع قادسية صدام" يريد التشبث بالزمن ليصبح شهراً.

كانت الاحتفالات بمناسبة ذلك الأسبوع الغرائبي وكانت (أيضاً) التقويض التدريجي لإنسانية بدأت تغرب ببطء. سمعت صوت سيارة تتوقف فجأة خلفنا وذلك الصوت المرعب يهتف بنا: لك قشمر، توقف. هل جربتم أن تروا الكون كجريدة؟ صغيرة، بائسة واسمها مكتوب بلون أحمر نزق "طريق الشعب". الرجل الغليظ فتش "ف" وكنت أقف خلفه بكل احترام وصبر بانتظار دوري في التفتيش (إذا ما مكتبت رواية سأخصص نصفها لوصف هذا الانتظار). وعندما جاء دوري عرفت ما هو حجم التشابه بين الخوف وبين الموت... مع الاثنين تشعر بأنك غير موجود.

لم يجد الغليظ الجريدة وبدلاً من قوله: اذهب صفعني بكفه المتضخمة، شعرت بسقوط مطر بارد على وجهي. توالت الصفعات، لم اعرف لماذا! (فانا متأكد انه لم يجد الجريدة) ولم تعد هي مصدر قلقي بل شيء آخر، غير محدوس ولا مُفكر فيه، كنت كبطل محاكمة "كافكا" وهو يستعرض حياته كلها للعثور على خطأ لم يرتكبه يوماً. لم يعد بمقدوري (كان عمري خمسة عشر عاما حينها) تجاوز ما خلفته تلك الحادثة. المزحة التي تلخصت بأن أحمل سلاحاً لا يقتل أحداً غيري. لم أنس الأهازيج الخارجة من أفواه مكبرات الصوت في تلك اللحظة (كانت الأهازيج تقف كخلفية بطولية لصفعات مهزومة في فليم هزلي)، ولم استطع نسيان ما تخلفه ابتذال اللغة ومجانيتها في أفواه شعراء الحداثة المداحين ولا في مخيلات السياسيين القصيرة. لا اعرف أين كان الدكتور "عبد حمود" حين استيقظ القائد وصنع يومنا الكئيب ذاك، كما أجهل أين كان السيد "علي الموسوي" عندما استيقظ المالكي ووجد نفسه حارساً لجمهورية الأيام الكئيبة.